الأمم المتحدة

E/CN.3/2023/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2022
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الرابعة والخمسون

28 شباط/فبراير – 3 آذار/مارس 2023

البند 3 (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 324/2022 وجريا على الممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بإحالة تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، المقدم إلى اللجنة الإحصائية لمناقشته والبت فيه.

ويقدم الفريق في التقرير معلومات عن التقدم المحرز في العناصر الثلاثة لبرنامج العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، وهي وضع مذكرات إرشادية بشأن المسائل البحثية المحددة لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008؛ ومبادرة التوعية الرامية إلى إحاطة جامعي بيانات الحسابات القومية ومستخدميها بعملية التحديث وجمع تعليقات منهم؛ والتنسيق مع تحديث المعايير الإحصائية الاقتصادية الأخرى، بما في ذلك ميزان المدفوعات والتصنيفات وإحصاءات التجارة الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير برنامج عمل الفريق واللجان الإقليمية، إلى جانب معلومات محدَّثة عن نطاق وحسن توقيت تنفيذ نظام الحسابات القومية على الصعيد القطري. واللجنة مدعوة إلى إبداء آرائها وتقديم توجيهاتها بشأن عناصر برنامج العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 وكذلك بشأن برنامج عمل الفريق.

* E/CN.3/2023/1.

22-28080 (A) 281222 110123

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

أولا - مقدمة

1 - اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها الثالثة والخمسين، المعقودة افتراضيا في الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 2 آذار/مارس وفي 4 آذار/مارس 2022، المقررَ 117/53 (انظر E/2022/24، الفصل الأول - جيم)، الذي جاء فيه أن اللجنة:

(أ) رحَّبت بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2022/18)، وأعربت عن تقديرها للأنشطة المضطلع بها لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام 2008 والإحصاءات الداعمة له، وأيدت برنامجي عمل الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية لعام 2022؛

(ب) أعربت عن تقديرها للتقدم الكبير الذي أحرز في التحقيق في المسائل المتعلقة باستكمال نظام الحسابات القومية لعام 2008 والمشاورات العالمية اللاحقة بشأن المذكرات الإرشادية؛

(ج) رحبت بالتنسيق والتعاون بين مختلف أفرقة خبراء الإحصاءات الاقتصادية من أجل ضمان تفادي وجود تباينات جوهرية، واتساق المصطلحات المستخدمة عبر مختلف الأدلة، والحد من ازدواجية الجهود، والخروج بأفضل نتائج.

(د) أعربت عن تأييدها للتوعية والتجريب والاختبار لتيسير عملية التشاور بشأن التوجيهات الجديدة، وشجعت الدول الأعضاء على المشاركة في عملية تقييم وتجريب واختبار جدوى التوصيات الواردة في المذكرات الإرشادية، وشددت على أهمية توفير الدعم المالي والعيني للبلدان ذات الموارد المحدودة؛

(هـ) أحاطت علما بتعيين محرر رئيسي لتيسير صياغة تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 ومدير مشروع لمساعدة الفريق العامل في تنسيق عملية التحديث؛

(و) رحبت باتخاذ تدابير تكميلية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بوضع إطار أوسع للحسابات، يستند إلى منهجية متفق عليها، يمكن استخدامها لرصد وتحليل الرفاه والاستدامة، بما في ذلك إقامة صلة أوثق مع نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية ومقاييس رفاه الناس واستدامة التطورات المجتمعية لتوجيه مختلف الأهداف السياساتية، بما في ذلك الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتلبية نداء الأمين العام بوضع مقاييس جديدة للتقدم لاستكمال الناتج المحلي الإجمالي؛

(ز) شددت على ضرورة مواصلة تركيز الاهتمام على بناء قدرات الدول الأعضاء ذات الموارد المحدودة وتمويلها لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية؛

(ح) شجعت على الاستمرار في إعداد تقارير عن البيانات الرسمية للحسابات القومية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء وفي تقييم مدى توافرها ونطاقها، وأشارت إلى أهمية المعلومات الجيدة في دعم المقارنات الدولية وبناء فهم عالمي للاقتصاد العالمي.

2 - وترد في الفرع الثاني من هذا التقرير معلومات عن برنامج العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008. ويرد في الفرع الثالث عرض للتقدم المحرز في حل المسائل المتصلة بجدول أعمال بحوث نظام الحسابات القومية. وترد في الفرع الرابع لمحة عامة عما اضطلع به الفريق العامل واللجان

الإقليمية من أنشطة متعلقة بالحسابات القومية والإحصاءات الداعمة لها. ويتضمن الفرع الخامس معلومات محدَّثة عن نطاق تنفيذ نظام الحسابات القومية وحسن توقيته على الصعيد القطري. وترد النقاط المطروحة للمناقشة في الفرع السادس.

ثانيا - برنامج العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008

ألف - معلومات أساسية

3 - يتبع برنامج العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، الذي أقرته اللجنة في دورتها الثانية والخمسين، نهجا ثلاثي المحاور يتألف مما يلي: (أ) إجراء بحوث تقنية في مسائل الحسابات القومية، بما في ذلك تقديم دعم أفضل للتنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الكلي؛ (ب) المشاركة في مشاورات واسعة النطاق بشأن المسائل المتعلقة بالمجالات المواضيعية المتمثلة في العولمة، والرقمنة، والرفاه، والاستدامة، والاتصال، وأنظمة التمويل والمدفوعات، والاقتصاد غير الرسمي، والتمويل الإسلامي؛ (ج) ضمان الاتساق العام مع الأطر الرسمية الأخرى في مجال الإحصاءات الاقتصادية.

4 - وبما أنه من المتوقع أن يُعرَض تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 على اللجنة للنظر فيه في عام 2025، يشار إلى تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 باسم "نظام الحسابات القومية لعام 2025".

باء - التقدم المحرز في مشروع تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008

1 - فريق التحرير ومدير المشروع

5 - على نحو ما أُبلغت به اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين، تقرر تعيين محرر رئيسي لتيسير صياغة تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2025، ومدير مشروع لمساعدة الفريق العامل في تنسيق عملية التحديث باستخدام الترتيبات المؤسسية القائمة والبنية التحتية للمشاريع. وفي وقت لاحق، عُين بيتر فان دي فين (من هيئة الإحصاء الهولندية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سابقا) محررا رئيسيا، وعُين بيتر هاربر (من المكتب الأسترالي للإحصاء سابقا) مديرا للمشروع. ويتمتع كلاهما بخبرة واسعة في مجال الحسابات القومية، تشمل مشاركتَهما في وضع نظام الحسابات القومية لعام 2008 عندما كانا عضوين في فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية. وبدأ المحرر الرئيسي ومدير المشروع الاضطلاع بأدوارهما في بداية عام 2022.

6 - وبالإضافة إلى ذلك، تقرر تعيين محرِّرين مساعدِين لمساعدة المحرر الرئيسي. وعُيّن لاحقا خمسة محررين مساعدين، هم: سانجيف ماهاجان (من مكتب الإحصاءات الوطنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وبرنت مولتون (من مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية سابقا)، وكارل أوبست (من المكتب الأسترالي للإحصاء سابقا ومحرر نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية لعام 2012 - الإطار المركزي)، وباتريك أوهاغان (من هيئة الإحصاء الكندية سابقا)، ومارشال راينسدورف (من مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي سابقا). ويتمتع جميع المحررين المساعدين بخبرة كبيرة في مجال الحسابات القومية. وبدأ المحررون المساعدون العمل في منتصف عام 2022.

2 - التوعية

7 - العنصر المتعلق بالتوعية من عناصر تحديث نظام الحسابات القومية يتألف من ثلاثة مكونات رئيسية هي: (أ) إبقاء البلدان على علم بعملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 وإطلاعها على آخر مستجداتها؛ (ب) تعزيز التشاور العالمي بشأن التوصيات المتعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 من خلال إجراء مشاورات بشأن المذكرات الإرشادية ومشاورات بشأن مسودة نظام الحسابات القومية المحدَّث نفسها؛ (ج) العمل مع البلدان على تجريب التوصيات الجديدة المنبثقة عن الملاحظات الإرشادية وعلى تنفيذها المبكر. وتساعد في جهود التوعية هذه صفحات شبكية مخصصة (انظر https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/towards2025.asp) تتعهدها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وتتوفر فيها معلومات مستفيضة عن عملية التحديث.

8 - وخلال عام 2022، عُقدت مجموعة من الاجتماعات لإبقاء البلدان على اطلاع بعملية التحديث ولتلقي تعليقات منها. وشمل ذلك اجتماعا لفريق الخبراء المعني بالحسابات الوطنية التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا ركز على المسائل المتصلة بعملية التحديث؛ ومؤتمرا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الحسابات الاقتصادية والمالية الوطنية خُصص جزء كبير منه لمناقشة مسائل التحديث؛ واجتماعين للفريق العامل المعني بالحسابات القومية في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي تضمن جدول أعمالهما بنودا كثيرة متعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية؛ وحلقة دراسية شبكية نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تحديث نظام الحسابات القومية؛ وحلقة عمل دولية مشتركة عن تحديث نظام الحسابات القومية نظمها المكتب الوطني للإحصاء في الصين وشاركت فيها أيضا الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ومن المقرر مواصلةُ تنفيذ برنامج من المؤتمرات والحلقات الدراسية الشبكية عن عملية التحديث خلال عامي 2023 و 2024 واستمرارُ مشاركة اللجان الإقليمية فيها.

9 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نظم المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي وشعبة الإحصاءات مؤتمرا عن إحصاءات الاقتصاد الكلي من أجل المستقبل ركز على تحديث نظام الحسابات القومية. وجمع المؤتمر معا حوالي 170 مشاركا رفيع المستوى من جميع مناطق العالم، منهم سياسيون وموظفون عموميون يعملون في مجال وضع السياسات وجامعو حسابات قومية وأكاديميون. وكان المؤتمر بمثابة محفل رفيع المستوى مكّن مستخدمي الإحصاءات ومنتجيها من مناقشة احتياجاتهم ومن التفكير في كيف يلبي العمل الجاري على نظام الحسابات القومية تلك الاحتياجات. وأعرب المتكلمون في حلقة النقاش والمشاركون عن تأييدهم للاتجاه الذي اتخذه العمل الجاري على تحديث معايير إحصاءات الاقتصاد الكلي. وأعرب الحضور عن تقديرهم لما تتسم به العملية الجارية من شفافية وأكدوا على أهمية تجريب الحلول المقترحة حتى يتسنى تنفيذها بسلاسة وفي الوقت المناسب. وذُكر أن دعم البلدان النامية في مجال بناء القدرات سيكون أمرا أساسيا، ودُعيت المنظمات الدولية إلى تكثيف جهودها. وأُكد أن تنفيذ المعايير المنقحة في أعقاب اعتمادها، المتوقع في آذار/مارس 2025، يتوقف على استحداث مصادر وأساليب بيانات جديدة. وجرى تسليط الضوء على جانبين رئيسيين هما: أن إمكانية وصول الإحصائيين إلى البيانات المملوكة للقطاع الخاص ستكون أمرا ضروريا لسد الثغرات الحالية في المعلومات، وأن ثمة حاجة إلى تبادل البيانات والمعلومات عبر البلدان لمجابهة التحديات الإحصائية الناشئة عن العولمة الاقتصادية.

10 - وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أجريت مشاورات عالمية بشأن 58 مذكرة إرشادية. وكانت هذه العملية جديرة بالثناء لما شهدته من مشاركة البلدان فيها بقوة. وحتى تاريخه، شارك 176 بلدا وإقليما في عملية التشاور العالمية وقُدم أكثر من 750 1 ردا. وكانت التعليقات الواردة في إطار تلك المشاورات العالمية ذات أهمية حيوية في المساعدة على وضع الصيغة النهائية للتوصيات الواردة في المذكرات الإرشادية. والجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان في الاستجابة للمشاورات هي موضع تقدير كبير. وستُجرى مشاورة عالمية بشأن المذكرات الإرشادية المتبقية في النصف الأول من عام 2023.

3 - التجريب والتنفيذ المبكر

11 - يشتمل التجريب والتنفيذ المبكر في تحديث نظام الحسابات القومية على مرحلتين. وقد تعلقت المرحلة الأولى، التي جرت أساسا خلال عام 2022، بالتجريب الذي كان لازما لوضع الصيغة النهائية للتوصيات الواردة في بعض الملاحظات الإرشادية. وخلال المرحلة الأولى من التجريب، جُرّبت اثنتا عشرة مذكرة إرشادية، وثمة ثلاث مذكرات إرشادية أخرى تنتظر توافر النتائج لكي توضع في صيغتها النهائية.

12 - وتتعلق المرحلة الثانية بالتجريب بهدف التنفيذ المبكر. وتتمثل أهداف هذه المرحلة فيما يلي: (أ) وضع مبادئ توجيهية متعلقة بـ "أفضل الممارسات" للمساعدة على تنفيذ التوصيات الواردة في المذكرات الإرشادية؛ (ب) تشجيع البلدان على التنفيذ المبكر للتوصيات، عن طريق وضع مصادر واستحداث أساليب وإجراءات؛ (ج) فهم أثر التوصيات على القيم الإجمالية الرئيسية للحسابات القومية.

13 - ولن تكون جميع المذكرات الإرشادية جزءا من التنفيذ المبكر. فمن المرجح أن يقتصر هذا التنفيذ المبكر على المذكرات الإرشادية التي لها تأثير على القيم الإجمالية الرئيسية للحسابات القومية (مثل الناتج المحلي الإجمالي) أو المذكرات الإرشادية التي ينطوي تنفيذها، بسبب درجة تعقيدها، على صعوبات منهجية كبيرة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت قد وُضعت قائمة أولية تضم 13 مذكرة توجيهية من أجل استخدامها في عملية تنفيذ مبكرة محتملة. ويجري العمل على وضعِ مواصفات مفصلة لمرحلة التنفيذ المبكرة، وتحديدِ البلدان ودعوتِها إلى المشاركة، وتحديدِ المساعدة التقنية المتيسرة للبلدان التي قد تحتاج إليها. وسيجري أيضا إعداد وثائق داعمة ووضع تدريب للمساعدة في التنفيذ المبكر. ومن المتوقع أن تشارك في مرحلة التنفيذ المبكر طائفة واسعة من البلدان من جميع المناطق، بما في ذلك بلدان تمر بمراحل مختلفة من التنمية، وستشارك اللجان الإقليمية عن كثب في هذا العمل.

14 - ويشكل العمل المتعلق بالتنفيذ المبكر عنصرا هاما من عناصر تعزيز جاهزية البلدان لتنفيذ نظام الحسابات القومية المحدث بعد إقراره من قبل اللجنة في عام 2025. وخلال عامي 2023 و 2024، سيُواصَل النظر في مسألة التخطيط لتنفيذ نظام الحسابات القومية المحدث، بالتشاور مع البلدان. ومن المقترح أن تُعرض على اللجنة الإحصائية في عام 2025 خطة لتنفيذ نظام الحسابات القومية المحدث.

4 - التعاون

15 - إحدى السمات الرئيسية لتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 هي التعاون مع القيمين على معايير إحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين في الأوساط الإحصائية الدولية.

16 - وبما أن تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 يجري بالتوازي مع تحديث *دليل ميزان المدفوعات* الصادر عن صندوق النقد الدولي، فقد جرى تعاون مكثف مع الفريق المكلف بتحديث *دليل ميزان المدفوعات* في صندوق النقد الدولي. وفي إطار هذا التعاون، جرى التعهد باستخدام "نص موحَّد" إلى أقصى درجة ممكنة في الدليلَين المحدثَين وتنسيق فصولهما إلى أقصى حد ممكن. وستُؤلَّف معا الفصول المتداخلة بشكل كبير. كما جرى التعهد بالتوصل إلى مسرد موحَّد للمصطلحات والتعاريف (انظر أيضا الفقرة 25 أدناه) وبإنشاء منصة مشتركة تتاح فيها النسخ الرقمية للمعيارَين. وعلى مستوى العمل، تسود روح تواقة للتعاون بين فريقي التحرير، وقد عملا معا بشكل وثيق على حل الاختلافات في وجهات النظر.

17 - ويجري أيضا تعاون وثيق مع القيمين على معايير إحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى، وأبرزها إحصاءات مالية الحكومة والإحصاءات النقدية والمالية لصندوق النقد الدولي، ونظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية للأمم المتحدة، وجرى في إطار هذا الأخير التعاون مع لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية. وشارك هؤلاء القيمون في إعداد المذكرات الإرشادية ذات الصلة وفي وضع مخططات مشروحة للفصول ذات الصلة من نظام الحسابات القومية ومن *دليل ميزان المدفوعات* (انظر الفقرة 21 أدناه). وسيستمر التعاون الوثيق أثناء عملية صياغة الفصول.

18 - وللمساعدة في هذا التعاون، أُبرمت اتفاقات رسمية مع الفريق المكلف بتحديث *دليل ميزان المدفوعات* في صندوق النقد الدولي، واللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات في صندوق النقد الدولي، والفريق المعني بإحصاءات مالية الحكومة في صندوق النقد الدولي، ولجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية.

19 - ويجري أيضا تعاون وثيق مع لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتصنيفات الإحصائية الدولية بشأن تحديث التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، والتصنيف المركزي للمنتجات، وبشأن صلات ذلك بتحديث نظام الحسابات القومية؛ كما يجري تعاون وثيق مع فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن استقصاءات استخدام الوقت؛ ومع منظمة العمل الدولية؛ ومجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

5 - صياغة نظام الحسابات القومية لعام 2025

20 - تحضيراً لعملية صياغة نظام الحسابات القومية لعام 2025، وُضع هيكل مؤقت للفصول. ويُنوى في هذا الهيكل، الذي يتسق مع هيكل الفصول المقترح *لدليل ميزان المدفوعات* المحدث، أن يكون هناك 39 فصلا، مقارنة بنظام الحسابات القومية لعام 2008 الذي يحتوي على 29 فصلا. ومن المقترح إضافة فصول جديدة تتناول الجوانب الرئيسية من جدول أعمال البحوث التي ارتكز عليها تحديث نظام الحسابات القومية، مثل فصول متعلقة بالرقمنة والعولمة والتمويل الإسلامي. وإحدى السمات الفريدة لنظام الحسابات القومية لعام 2025 هو أنه جرى توسيع إطار الحسابات القومية لتحسين مراعاة العناصر التي تؤثر على الرفاه والاستدامة. والهدف من ذلك هو توفيرُ معلومات يُسترشد بها في تحقيق مختلف أهداف السياسة العامة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وفي تلبية الدعوة الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982)، في سياق مراعاة رفاه الناس في المحاسبة، إلى تكملة قياس الأداء الاقتصادي (بمقاييس تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي). ولهذا الغرض، سيتضمن فصلٌ جديد معنون "الحسابات القومية ومقاييس الرفاه والاستدامة"، سيكون الفصل 2، وصفاً للمجالات التي يمكن فيها

للحسابات القومية أن تسهم في فهم الرفاه والاستدامة، بما في ذلك المجالات التي يمكن فيها توسيع الإطار، والمجالات التي يستلزم فيها التوصلُ إلى فهم أكثر شمولا لهذه المسائل توافرَ إحصاءات إضافية تكون تكميلية في كثير من الأحيان، مثل الإحصاءات المستمدة من نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية. ويُقترح أيضا تقسيم بعض الفصول الحالية، من أجل معالجة القضايا الشاملة لعدة قطاعات على نحو أفضل. ويقدم الفرع الثاني من وثيقة المعلومات الأساسية المتصلة بهذا التقرير هيكل الفصول المقترح لنظام الحسابات القومية لعام 2025.

21 – وقد تمثَّل العمل الأولي، الذي قيم به في مجال صياغة نظام الحسابات القومية لعام 2025، في وضع مخططات مشروحة لـ 13 فصلا، هي إما فصول جديدة أو فصول ستُنقَّل من نظام الحسابات القومية لعام 2008 ثم تُنقَّح بشكل كبير. والغرض من المخططات المشروحة هو تحديدُ العناصر التي يُقترح أن تتكوَّن منها الفصول وتقديمُ وصف عام للمواد التي سيتضمنها كل عنصر. وفي أربعة من الفصول التي أُعدت لها مخططات مشروحة، يوجد تداخل قوي مع فصول *دليل ميزان المدفوعات* المحدث؛ وقد أُعدت تلك المخططات المشروحة بالتعاون مع فريق تحرير *دليل ميزان المدفوعات* في صندوق النقد الدولي. وأُعدت المخططات المشروحة أيضا بالتعاون مع أوساط الإحصاءات الاقتصادية الأخرى، مثل الأوساط المعنية بإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمالية، ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، متى ما كان ذلك مناسباً. وشاركت أيضا في إعدادها مؤسسات أخرى ذات خبرة في المجال، مثل منظمة العمل الدولية.

22 – وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، نظر في المخططات المشروحة للفصول الثلاثة عشر فريقُ الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، ونظرت فيها، عند الاقتضاء، اللجنةُ المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات في صندوق النقد الدولي. وأجريت بشأنها مشاورة عالمية في كانون الأول/ديسمبر 2022.

23 – وللمساعدة في صياغة نظام الحسابات القومية المحدث، أعد المحرر الرئيسي سجلا رئيسيا للتغييرات. ويتضمن السجل الرئيسي عرضا عاما لجميع التغييرات (المحتملة) لنظام الحسابات القومية لعام 2008، مصنفةً تقاطعيا بحسب الفصل وفقا للمقترح المتفق عليه للمخطط العام لنظام الحسابات القومية لعام 2025. ويرد مع كل تغيير موجز قصير للتوصيات، وعند الاقتضاء، التغييرات التي أدخلت على الإرشادات مقارنة بنظام الحسابات القومية لعام 2008، ويُبيَّن في الوقت نفسه أيضا الأثر (المحتمل) على محتوى نظام الحسابات القومية لعام 2025. والسجل الرئيسي "وثيقة قابلة للتعديل" وسيستمر تحديثه مع تقدم العمل على حل المسائل البحثية المتصلة بتحديث نظام الحسابات القومية.

24 – وسيُستخدم السجل الرئيسي كأساس لإعداد قائمة موحدة بالتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية المحدث. وستكون تلك القائمة متاحة للتشاور العالمي بشأنها في منتصف عام 2023 تقريبا. وستركز هذه المشاورة على مسألتي اتساق التوصيات ومفهوميتها. ومع ذلك، لن تكون فرصة لإعادة فتح باب المناقشة بشأن التوصيات، التي هي نتاج بحث ومشاورات مستفيضة. وفي أعقاب المشاورة، ستوضع الصيغة النهائية لقائمة التوصيات وستُعرض على اللجنة في دورتها في عام 2024 للموافقة عليها.

25 – ويجري حاليا وضع مسرد للمصطلحات والتعاريف سيرتكز عليه *دليلُ ميزان المدفوعات* المحدث ونظامُ الحسابات القومية لعام 2025. ويهدف المسرد أيضا إلى توحيدِ المصطلحات مع المصطلحات المستخدمة في معايير إحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى (المتعلقة بإحصاءات مالية الحكومة،

والإحصاءات النقدية والمالية، ونظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية، وإحصاءات العمل)، وتوحيدِها، حيثما أمكن ذلك، مع المصطلحات المستخدمة في المعايير الدولية للمحاسبة، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والمصطلحات التي يستخدمها مصرف التسويات الدولية. وعلى هذا النحو، يجري إعداد المسرد بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين. ومن المتوقع أن يخضع للتشاور العالمي في منتصف عام 2023.

26 – وسيبدأ العمل على الصياغة الفعلية لنظام الحسابات القومية لعام 2025 في بداية عام 2023. وسينصب التركيز الأولي في هذا العمل على صياغة الفصول الجديدة والفصول التي أُدخلت عليها تنقيحات كبيرة، استنادا إلى المخططات المشروحة. ويُقترح إجراء مشاورات عالمية بشأن مشاريع الفصول في النصف الثاني من عام 2023، ومن المرجح أن تُجمَّع الفصول معا في أربع مجموعات للتشاور بشأنها على مدى فترة ستة أشهر.

27 – وستُعمَّم الفصول غير الجديدة أو غير المنقحة تنقيحا كبيرا للتشاور بشأنها في منتصف عام 2024، عندما يكون مشروع كامل نظام الحسابات القومية المحدث متاحا. وللمساعدة في هذه المشاورة، سيتم تحديد التغييرات المدخلة بوضوح باستخدام خاصية "تتبع التغييرات". وبعد إدراج التعليقات وموافقة فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية، سيُعرض نظام الحسابات القومية لعام 2025 على اللجنة للنظر فيه في عام 2025، وفقا لبرنامج عمل اللجنة المعتمد.

28 – وخلال عام 2025، سيخضع نظام الحسابات القومية المحدث لتحرير رسمي وسيُترجم إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

29 – وإحدى السمات الرئيسية لنظام الحسابات القومية لعام 2025 هي أنه سيكون متاحا في شكل رقمي، فضلا عن النسخة الورقية المعتادة. والعمل جار على تحديد الشكل المناسب للنسخة الرقمية. ومن المقرر أن تكون منصة النسخة الرقمية لنظام الحسابات القومية المحدث مشتركةً مع *دليل ميزان المدفوعات* المحدث، وسيشمل ذلك استخدام نص موحد في النصوص ذات الصلة، ضمانا لتحقيق أقصى قدر من الاتساق. ويؤمل أن توفر هذه المنصة الرقمية، مع مرور الوقت، منصة تتاح فيها النسخ الرقمية لمعايير إحصاءات الاقتصاد الكلي الأخرى عند تحديثها في السنوات القادمة. وستشكل النسخة الرقمية للمسرد عنصرا أساسيا في المنصة الرقمية.

30 – وسيتم توفير الدعم لنظام الحسابات القومية لعام 2025 (و*دليل ميزان المدفوعات* المحدث) من خلال مركز إلكتروني لجامعي الحسابات يهدف إلى تعزيز وصولهم إلى الأدلة المحاسبية الدولية في مجال الاقتصاد الكلي والتصنيفات والمواد ذات الصلة والأدوات والمبادرات البحثية. ومن المتوقع أن تُتاح نسخة أولية في عام 2023.

6 – تمويل نظام الحسابات القومية لعام 2025

31 – يُموَّل مشروع التحديث جزئيا من تبرعات عينية مقدمة من البلدان والمنظمات الدولية، وجزئيا من صندوق استئماني متعدد المانحين. ويدير البنك الدولي، من خلال مرفق البيانات العالمي التابع له، الصندوقَ الاستئماني. وتُشجَّع البلدان أيضا على التبرع للصندوق الاستئماني تكملةً لتبرعاتها العينية.

32 – ويُستخدم الصندوق الاستئماني لتمويل خدماتِ فريق التحرير المكلّف بتحرير نظام الحسابات القومية المحدَّث؛ ومشاركةِ الخبراء من البلدان النامية في اجتماعات أفرقة العمل وفريق الخبراء الاستشاري

المعني بالحسابات القومية؛ والتنفيذِ المبكر للتوصيات الجديدة، لا سيما في البلدان ذات القدرات الإحصائية المحدودة؛ والخدماتِ الاستشارية؛ وتحريرِ نظام الحسابات القومية لعام 2025 وترجمتها وتنضيدها وطباعتها؛ وإعدادِ نسخة رقمية من نظام الحسابات القومية لعام 2025.

ثالثا - التقدم المحرز في حل المسائل المتصلة بجدول أعمال بحوث نظام الحسابات القومية

ألف - فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية

33 - في عام 2022، عُقدت أربعة اجتماعات لفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية. عُقدت ثلاثة منها على شبكة الإنترنت، في آذار/مارس وفي نيسان/أبريل - أيار/مايو وفي تموز/يوليه، وعُقد اجتماع واحد منها حضوريا في تشرين الأول/أكتوبر، وكان أولَ اجتماع حضوري منذ ثلاث سنوات. وكان الغرض الرئيسي من الاجتماعات هو تقديم توجيهات بشأن برنامج العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 واستعراض الصيغة النهائية لمشاريع المذكرات الإرشادية التي أعدتها أفرقة العمل وإسداء المشورة بشأن تلك الصيغة النهائية. ويمكن الاطلاع على الاستنتاجات التي توصلت إليها الاجتماعات على الموقع الشبكي لفريق الخبراء الاستشاري (انظر https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/ramtg.asp?fType=2).

34 - وسيرا على الممارسة المتبعة في عام 2021، تضمنت الاجتماعات المعقودة في آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر اجتماعات مشتركة مع اللجنة المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات في صندوق النقد الدولي، مما عزز الالتزامَ بمواءمة العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008 مع الطبعة السادسة من *دليل ميزان المدفوعات* والالتزامَ بحل المسائل البحثية ذات الاهتمام المشترك بأكبر قدر من الكفاءة.

باء - تقييم جدول أعمال بحوث نظام الحسابات القومية

35 - أحد العناصر الرئيسية لإحراز تقدم في جدول أعمال البحوث هو إعداد مذكرات إرشادية تتناول المسائل البحثية ذات الصلة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008. وقد أُعد ما مجموعه 65 مذكرة إرشادية من قبل أفرقة العمل التي تتألف أساسا من ممثلي البلدان؛ وممثلين عن المنظمات الأعضاء في الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية والمنظمات الدولية الأخرى؛ وخبراء من الأوساط البحثية ومن المؤسسات المعنية بالمحاسبة التجارية. وبُذلت جهود كبيرة في إعداد المذكرات الإرشادية، التي ثبتت أنها آلية لا تقدر بثمن للتعامل مع المسائل البحثية بكفاءة وفعالية. ومن بين المذكرات الإرشادية، أعدت أفرقة العمل المعنية بنظام الحسابات القومية وأفرقة العمل المشتركة بين نظام الحسابات القومية و*دليل ميزان المدفوعات* 53 مذكرة؛ وتولت فرق العمل المعنية *بدليل ميزان المدفوعات* قيادةَ العمل على المذكرات الإرشادية الاثنتي عشرة المتبقية.

36 - وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان فريق الخبراء الاستشاري قد أقر 30 مذكرة إرشادية للنشر. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لـ 17 مذكرة إرشادية أخرى. ولا تزال 10 مذكرات قيد التجريب وستوضع صيغتها النهائية بعد إنجاز التجريب. وقد ناقش فريق الخبراء الاستشاري جميع المذكرات الإرشادية الثماني

المتبقية ويجري إعدادها للتشاور العالمي بشأنها. ومن المتوقع أن توضع الصيغة النهائية لجميع المذكرات الإرشادية بحلول النصف الأول من عام 2023.

37 - وجرت مناقشةُ مذكرةٍ تتضمن وصفا لـ "تقييم جدول أعمال بحوث نظام الحسابات القومية"، أعدها المحرر الرئيسي، وتمت الموافقة عليها خلال اجتماع فريق الخبراء الاستشاري الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ويقدم الفرع الثالث من وثيقة المعلومات الأساسية المتصلة بهذا التقرير تقييما للتقدم المحرز فيما يتعلق بجدول أعمال البحوث المتفق عليه، بما في ذلك مقترحات بشأن سبل المضي قدما. ويُستخدم التقييم وسيلةً لرصد التقدم المحرز في تحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008.

38 - وإحدى المسائل ذات الصلة هي ضرورة الشروع في وضع قائمة بالمسائل المتعلقة بجدول أعمال بحوث نظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025، لإدراجها في مرفق لنظام الحسابات القومية لعام 2025. وتقدم المذكرة المعنونة "تقييم جدول أعمال بحوث نظام الحسابات القومية" بعض الأفكار الأولية. ومع ذلك، يلزم وضع قائمة أكثر شمولا بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ثم إجراء مشاورات عالمية. وبعد موافقة فريق الخبراء الاستشاري، سيخضع جدول أعمال بحوث نظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025 للموافقة النهائية عليه من قبل اللجنة باعتباره جزءا من نظام الحسابات القومية لعام 2025.

39 - وجرى الاتفاق على أنه بمجرد الانتهاء من وضع جدول أعمال بحوث نظام الحسابات القومية لما بعد عام 2025، ستُعطى الأولوية للمسائل البحثية، وستُنشأ فرق عمل مكلفة بصياغة مذكرات إرشادية متعلقة بتلك المسائل لكي ينظر فيها فريق الخبراء الاستشاري (وعند الاقتضاء، الأوساط الأخرى المعنية بإحصاءات الاقتصاد الكلي) ولكي تُجرى بشأنها لاحقا مشاورة عالمية.

رابعا - برامج عمل كل من الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية واللجان الإقليمية

40 - يواصل الفريق العامل واللجان الإقليمية دعم تطبيق نظام الحسابات القومية وغيره من المعايير المتفق عليها دوليا في مجال الإحصاءات الاقتصادية، وفقا لبرنامج التطبيق العالمي لنظام الحسابات القومية والإحصاءات الداعمة له. وفي هذا الصدد، تشمل الأنشطة المضطلع بها جوانب متنوعة من عملية إنتاج الإحصاءات للحسابات القومية، كما اتضح من مختلف الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التي نظمها الفريق العامل واللجان الإقليمية. ويرد في الفرع الرابع من وثيقة المعلومات الأساسية موجز للأنشطة المتصلة بالإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية، التي اضطلع بها الفريق العامل واللجان الإقليمية في عام 2022، وتلك التي سيُضطلع بها في عام 2023.

خامسا - الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية

41 - بناءً على طلب اللجنة، تقوم شعبة الإحصاءات بتقييم توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية الرسمية التي تبلغ عنها الدول الأعضاء ومدى امتثالها المفاهيمي للتوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام 2008. ورغم الإقرار في مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة بأن تيسير اتخاذ تدابير الاستجابة السياساتية المناسبة يتطلب توافر بيانات حسابات قومية فصلية، لا تتوافر سوى بعض البيانات ذات الصلة

عن 145 دولة من الدول الأعضاء. ولهذا السبب، يقتصر التقييم على توافر ونطاق بيانات الحسابات القومية السنوية الرسمية.

42 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير لعام 2022، قدمت 165 دولة عضوا بيانات حسابات قومية إلى شعبة الإحصاءات وهو أقل بشكل طفيف من عدد البيانات الواردة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق من 170 دولة عضوا. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء المبلغة عن البيانات ليست نفس الدول الأعضاء دائما كل سنة. ولم يتغير حسن توقيت البيانات في الفترة المشمولة بتقرير عام 2022 عما كان عليه في الفترة المشمولة بتقرير عام 2021، حيث قدمت 115 دولة عضوا بيانات عن عام 2021.

43 - ويتبين من تقييم نطاق بيانات الحسابات القومية باستخدام مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة[1] أنه لا يزال هناك عدد كبير نسبياً من الدول الأعضاء التي لا تمتثل للحد الأدنى المطلوب من نطاق بيانات الحسابات القومية وتفاصيلها. ومما يثير القلق أن معظم هذه الدول الأعضاء تستخدم أيضا تقديرات مرجعية عفا عليها الزمن، مما يؤثر تأثيرا شديدا على جودة بيانات حساباتها القومية.

44 - وقد ازداد الامتثال المفاهيمي إما لنظام الحسابات القومية لعام 1993 أو لنظام الحسابات القومية لعام 2008 من 97 دولة عضوا في عام 2007 إلى 188 دولة عضوا في عام 2022، وتمكنت 123 دولة عضوا من تطبيق نظام الحسابات القومية لعام 2008 في نهاية عام 2022. وتشمل المجموعة الأخيرة الدول الأعضاء التي طبقت نظام الحسابات القومية لعام 2008 دون أن تكون قد طبقت بالضرورة نظام الحسابات القومية لعام 1993. ولا تتجاوز الدول الأعضاء التي تجمّع بيانات حساباتها القومية وفقا لنظام الحسابات القومية لعام 1968 خمس دول أعضاء.

45 - ويستند التقييم الأكثر تفصيلا الوارد في الفرع الخامس من وثيقة المعلومات الأساسية إلى الردود الواردة على استبيان الأمم المتحدة بشأن الحسابات القومية على مدى فترات الإبلاغ الخمس الأخيرة (2018-2022).

سادسا - الإجراءات المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذها

46 - **اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في برنامج العمل المتعلق بتحديث نظام الحسابات القومية لعام 2008، على النحو المعروض في الفرع الثاني؛**

(ب) **الإعراب عن آرائها بشأن التقدم المحرز في حل المسائل المتصلة بجدول أعمال بحوث نظام الحسابات القومية، على النحو المعروض في الفرع الثالث؛**

(ج) **الإعراب عن آرائها بشأن برامج عمل كل من الفريق العامل واللجان الإقليمية، على النحو المعروض في الفرع الرابع؛**

(د) **الإعراب عن آرائها بشأن الإبلاغ عن بيانات الحسابات القومية السنوية، بما في ذلك التحول إلى نظام الحسابات القومية لعام 2008، على النحو المعروض في الفرع الخامس.**

---

(1) يرد تعريف مجموعة البيانات الدنيا المطلوبة في الوثيقتين E/CN.3/2001/7 و E/CN.3/2011/6.